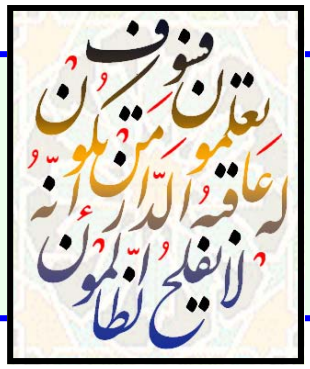

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 278 مارس 2006 صفر—ربيع الأول 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

حقائق واضحة ـ غامضة
حول أخطر مشروع يهدد الوجود والحقوق

العودة الى الحرب النفسية مجددا تؤكد شعور العائلة الخليفية بالحاجة لتصعيد حربها ضد المناضلين الصامدين في ارض اوال، لتكريس مشروع التخريب السياسي الذي لم تشهد البلاد له مثيلا من قبل. ومن معالم هذه الحرب بث الاشاعات على صفحات الاعلام الرسمي باساليب تهدف لفرض ذلك المشروع كأمر واقع، والايحاء بعدم وجود معارضة حقيقية فاعلة ضده. الدعاية السلطوية اصبحت تبث الاشاعات حول المشاركة في مشروع الشيخ حمد، وتطرح اسماء اكبر المعارضين له كمرشحين في الانتخابات الصورية المزمعة في وقت لاحق من هذا العام لانتخابات نصف اعضاء المجلس الخليفي المسمى بمجلس الشورى. وما الزج باسم الاستاذ حسن المشيمع في الفترة الاخيرة الا واحد من هذه الاساليب. كما ان الحديث عن مشاركة جمعية الوفاق كأمر واقع الا بهدف فرض امر واقع، في الوقت الذي لم تقرر الجمعية فيه رسميا المشاركة او المقاطعة في تلك الانتخابات غير الشرعية. يضاف الى ذلك ان الاستمرار في محاكمة ابناء البحرين على ايدي العائلة الخليفية الظالمة جزء من الخطة الرسمية لمحاصرة العناصر المعارضة، وحرمانها من الزخم البشري الضروري لمواصلة النضال السلمي ضد الاستبداد الخليفي. وتراهن العائلة الظالمة على ان ادخال الخوف والرعب في قلوب الآمنين عن طريق المحاكمات الصورية من شأنه "تجفيف" المنابع البشرية واستدراج المواطنين الى مشروعها الجائر. وفي موازاة هذه الاساليب، يبدأ التحريض ضد القائمين على العريضة الشعبية التي تسلب الشرعية القانونية عن الحكم الخليفي، وتطالب الامم المتحدة بالقيام بالتدخل لفرض دستور تعاقدي يكرس مبدأ الاعتراف بوجود شعب البحرين كهوية مستقلة عن الحكم الخليفي. وليس مستبعدا ان يصدر الشيخ حمد اوامره بالتنكيل بالمناضلين الذي تصدروا لمشروع العريضة وجمعوا عشرات الآلاف من توقيعات المواطنين الرافضين للنظام الجائر.

حقا ان العريضة تتضمن سحب الشرعية الشعبية عن النظام. هذا هو مضمونها، وهذه هي رسالتها. ولذلك أصبحت العائلة الخليفية الظالمة تفكر في ما يمكن ما تفعله في الفترة المقبلة لمنع تفاقم أزمة الشرعية التي تواجهها. وتستند في مواقفها الى شهادات الزور التي يقدمها الراغبون في مسايرتها والرضوخ لأوامرها و قراراتها. وهنا لا بد من التأكيد على ان من يدعو لمسايرتها من المنتفعين والمتسلقين لا يمتلك من الطرح السياسي سوى القول بامكان التغيير من داخل نظامها، وذلك بالمشاركة في انتخاباتها الصورية، وهو ما تكرره الأبواق الاعلامية المؤممة من قبل النظام الارهابي الجائر. ولذلك يرفض هؤلاء الخوض في الملفات الساخنة الاخرى التي تهم المواطنين وترتبط بحياتهم. فهناك صمت متواصل حول مشروع التغيير الديمغرافي الذي هو الأخطر منذ الاحتلال الخليفي للبلاد، حتى لكأنه لا يعنيهم من قريب او بعيد. ولا ذكر للعاطلين وقضاياهم في أجندة عمل اللاهثين وراء المشروع الخليفي، ولا مكان للاحتجاج ضد التعسف السلطوي واعتقال الابرياء وممارسات التعذيب والتنكيل واهانة علماء الدين واعتقالهم، ولا اهتمام بمواجهة الفساد المالي والاداري المستشري في أوصال الدولة على أوسع نطاق، ابتداء برأس الدولة وحاشيته وانتهاء بعبيدهم المروجين لهم في أبواقهم الاعلامية. ولا مساءلة بأي شكل لما يمارسه رموز العائلة الظالمة من نهب ثروات البلاد وأراضيها البرية والبحرية، كل ذلك خشية إغضاب الملك. يضاف الى ذلك تعمق مفهوم فصل الدين عن السياسة حتى لدى بعض المحسوبين على الخط الديني، فقد بذلت كافة الجهود لمنع رفع شعارات سياسية في المواكب العزائية، وذهب بعضهم الى حد السعي لرفع صور رموز النظام في العزاء الحسيني، ومنع ترديد الهتافات المناوئة للنظام في المساجد، وأصبح الخوف من بطش النظام ذريعة لمنع النشاط المعارض في المجالس الشعبية والانشطة والفعاليات. وهذه هي المرة الاولى الذي يفرض فيها على التيار الاسلامي التخلي عما هو حقوق مشروعة سواء في اطار مقولات الحرية والديمقراطية ام في الاطر الشرعية التي تؤكد عدم فصل الدين عن قضايا الناس. وقد استطاعت الخطة الخليفية استغفال الكثير من الرموز السياسية والدينية، واستدراجهم الى منطقهم الذي يردد مقولات من نوع: التغيير من الداخل، احترام هيبة الدولة، مشروع الملك انتحار سياسي، مع العلم بان هذا المشروع يهدف لقلب الاسس السياسية والاجتماعية في البحرين رأسا على عقب.

التتمة صفحة (8)

* دشنت العريضة الأممية في السادس من محرم الحرام ، وبدأت بتوقيع الرموز الدينية والوطنية ، وبادر المواطنون للتوقيع عليها حيث شكلت مراكز للتوقيع في القرى والتجمعات العزائية ، وكان تفاعل الناس كبيرا ، وجاء مشروع العريضة الشعبية لكتابة دستور جديد المرفوعة للامين العام للامم المتحدة كمبادرة من حركة حق في سبيل التصدي للواقع السياسي المرتبك بين دستور 73 العقدي الذي ألغاته العائلة الخليفية ، وبين وثيقة 2002 الذي فرضته العائلة بعد أن تم تفصيله وفق مصالح العائلة الخليفة .

* حكمت المحكمة الجنائية الصغرى الثانية على 12 من المواطنين في قضية حادثة المطار لمدة سنتين بعد أن اسقطت تهمة التخريب والتكسير ، وتثبيت تهمة التجمع لإكثر من 5 أشخاص بدون تصريح ، فما حكمة المحكمة الجنائية الصغرى الرابعة على غالبية المجموعة الثانية التي تتكون من7 مواطنين بسنة واحدة ! وقد تم نقل المحكومين إلى سجن جو . ويتسائل البعض كيف أن البعض يحكم بسنتين والآخر بسنة مع أن المجموعة هي واحدة والتهمة واحدة ! ليعكس حالة القضاء المسيس وفق أهواء النظام وأجندته السياسية .

* نظمت لجنة أهالي المعتقلين ولجنة التضامن والدفاع عن النشطاء فعاليات من أعتصام امام المحكمة ومسيرات طافت شوارع العاصمة المنامة ، وقد كانت مسيرة يوم الجمعة تاريخ 17 فبراير التي إنطلقت من مسجد رأس رمان إلى مبنى المحكمة حيث تم تطويق المسيرة من قبل قوات الأمن والشغب وكادت أن تؤدي إلى مصادمات ومواجهات شديدة لولا تدخل بعض رجال الدين والرموز لمنع الشغب من اطلاق الرصاص والغاز المسيل للدموع .

* شارك معتقلو حادثة المطار من داخل المعتقل أخوتهم المواطنين بالتوقيع على العريضة الاممية المرفعة للامين العام للامم المتحدة ، وقد أثبتوا من داخل السجون أنهم مازالوا ضمير الامة الذي ينبض بالصمود والثبات في زمن الهرولة والمسايرة والذوبان في النظام الخليفي .

* .مازال أكثر من 7 من الموطنين الذين أعتقلوا بعد المسيرة التي نظمتها لجنة أهالي المعتقلين والتضامن مع النشطاء في قرية السنابس والدية . وقد استخدمت قوات الشغب المدججة بأحدث الأسلحة لقمع الشعب الأعزل القوة المفرطة وحاصرت القريتين ، وأعتقلت العشارات أفرجت عن البعض وبقي 7 منهم لتقديمهم للمحاكمة ، وقد بدأت محاكمتهم ببدأ الجلسة الأولى وتعكس هذه الحالة وحالة حادثة المطار وإستمرار إعتقال النشطاء عهد قانون أمن الدولة بحله جديدة وبمسميات تطبيق القانون ودولة المؤسسات ، وقد تعرض السجناء إلى أشد أنواع التعذيب وحرموا من أبسط الحقوق كمقابلة الأهل أو المحامين وقت التحقيق ، وهناك خشية من أن تصدر المحكمة احكام قاشية لتسجل بذلك نهاية المشروع التخريبي !

الحكم على ناشطين بالسجن عامين لمشاركتهم في تجمع سلمي

تلقى مركز البحرين لحقوق الانسان بقلق قرار المحكمة الجنائية الصغرى بالحكم لمدة سنتين على 12 من الناشطين المتهمين بالمشاركة في تجمع غير مرخص في مطار البحرين. وقد أخفقت النيابة العامة في تقديم اية إثباتات على ارتكاب المتهمين لاعمال تخريب، فتم الحكم عليهم بتهمة التجمع غير المرخص. ويعد ذلك الحكم انتهاكا للمعايير الدولية لحقوق الانسان التي تعد الحق في حرية التجمع السلمي حقا اصليا لا يجوز تقييده فضلا عن المعاقبة عليه.

وكان التجمع بتاريخ 25 ديسمبر الماضي قد تم بشكل تلقائي في استقبال عالم الدين الشيخ محمد سند وللاحتجاج على إلقاء القبض عليه في المطار بسبب مطالبته قبل ذلك بشهرين باستفتاء على شرعية النظام في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد صدر اليوم حكم السجن لمدة سنتين بحق كل من: 1/ نادر إبراهيم عبدالامام، 32 عاماً، جدحفص، (عضو لجنة الدفاع عن النشطاء وسجناء الرأي) 2/ حسن عبدالنبي، 25 عاماً، سترة، (منسق لجنة العاطلين وكان قد تعرض للاعتداء والاختطاف سابقا من قوات الأمن) 3/ بدر أحمد الجزيري، 40 عاماً، الديه، 4/ ياسر خليفة، 31 عاماً، جدحفص، 5/ جواد عبدالله السلمان، 24 عاماً، جدحفص، 6/ قاسم محمد خليل، 19 عاماً، كرزكان، 7/ محسن عبدالله السلمان، 23 عاماً، جدحفص، (وهو عضو إداري في لجنة العاطلين) 8/ حسن الحداد، 25 عاماً، المحرق، (ناشط مستقل) 9/ محمد حسن عاشور، 21 عاماً، كرزكان. كما تم الحكم غيابا بنفس المدة على ثلاثة من المتهمين الذين لم يتم القبض عليهم بعد وهم عبدالله زين (عضو في لجنة العاطلين)، وعلي قمبر، وسيدعلي سيد مجيد. فيما تم تبرئة حسن مجيد الجشي، 20 عاماً، المنامة.

وستقدم مجموعة اخرى من الناشطين المتهمين في نفس القضية يوم 15 فبراير الجاري، ويتوقع ان يتم الحكم عليهم بذات الاحكام. وهؤلاء المتهمين هم: 1/ عاطف مهدي أحمد،24 عاما، الجفير، 2/ يوسف أحمد حسين، 27 عاما، المعامير، (عضو في لجنة العاطلين) 3/ فخري عبدالله، 40 عاما، السنابس، 4/ ناصر علي ناصر، 33 عاماً، رأس رمان، 5/ محمد مجيد الجشي، 24 عاماً، المنامة، 6/ إسماعيل حسن مكي، جدحفص، 7/ عبدالأمير مدن، 25 عاماً، المعامير.

وقد اثار المحامون الشكوك في اسباب اختيار 20 شخصا من بين عدة مئات من المشاركين في تجمع المطار معظمهم يظهر بشكل واضح في افلام الفيديو التي قدمتها للمحكمة كل من النيابة العامة وهيئة الدفاع وبعضهم حضروا كشهود دفاع في القضية. والجدير بالذكر أن العديد من المتهمين في هذه القضية سبق وان تعرضوا لاعتداءات قوات الأمن أو الاعتقال خلال الشهور الستة الأخيرة بسبب نشاطاتهم في لجان وفعاليات شعبية متعلقة بحقوق الانسان. وأن أربعة من هؤلاء، وهم حسن عبدالنبي وحسن الحداد ونادر عبدالإمام ومحسن السلمان كانوا ضمن عشرة أشخاص اعتصموا في مبنى الأمم المتحدة في ديسمبر الماضي للمطالبة بالحماية من تهديدات السلطة، لذلك فقد يكون الاعتقال والمحاكمات غير العادلة تصفية للحسابات قامت به السلطة ضد الناشطين المذكورين ورسالة قوية لغيرهم من الناشطين ومؤسسات المجتمع المدني الذين يطالبون بإصلاحات حقيقية وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان. وكانت أحداث المطار قد تواكبت مع قضية أخرى في نفس الاتجاه تمثلت في استدعاء جهاز الأمن لكل من رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي والناشط الحقوقي عبدالنبي العكري بسبب انتقاداتهم للسلطة في جريدة القبس الكويتية.

لقد اصدر مركز البحرين لحقوق الانسان تقريرا مفصلا بتاريخ 16 يناير الماضي يكشف بأن السلطة قد تعاملت مع قضية المعتقلين في حادثة المطار بدوافع سياسية وليس قانونية، وأن هذه القضية ذات علاقة بانتهاك المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالحق في حرية التعبير، والحق في حرية التجمع، وبالاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، وبالحجز التعسفي، وسوء استخدام النيابة العامة لسلطاتها، وعدم استقلالية القضاء. وإن الشواهد تدل على أن المتهمين في هذه القضية لم يتمتعوا بفرصة حقيقة للحصول على محاكمة عادلة (راجع تقري المركز المفصل).

وبناء على جميع ذلك، يطالب مركز البحرين لحقوق الإنسان بإطلاق سراح المعتقلين فورا، واسقاط جميع التهم في هذه القضية، وخصوصا للاخفاق في تقديم اية قرائن ضد أي من المتهمين بالتخريب. ويطالب المركز بالتحقيق الفوري والمحايد في لاتهامات الموجهة لقوات الأمن بالاستخدام المفرط للقوة. ويوصي المركز باستخدام هذه القضية لتقييم أداء النيابة العامة واستقلالية القضاء، كما يطالب المركز بمراجعة التشريعات التي تقيد وتجرم حرية التعبير والتجمع، وبتعويض المتضررين من أية انتهاكات للقانون والمعايير الدولية.

7فبراير 2006

الحُـكم بالمـكرمات

د.عبدالهادي خلف

كشـفت لنا الأستاذة سـوسـن الشـاعر في عمودها المنشـور اليوم , عدد 27 فبراير من جريدة الوطن , معلومةٌ لا يعلم بأمرها كثيرون آخرون ممن كنا لا نشـك في دقة معرفتهم بالسـلوك الملكي إما عن طريق عبر المتابعة و المراقبة , كما هو حال بعض المعارضين , أو طريق الملازمة و المرافقة كما هو حال موظفي البلاط , و بخاصة من هو فيهم في درجة وزير أو مسـتشـار .!

تخبرنا الأستاذة سـوسـن الشـاعر بأنها تذكر إن "جلالته قال أكثر من مرة إنه لم يستسغ كلمة "مكرمات" التي أطلقتها الصحافة على مبادراته الملبية لحاجات الشعب" . و إنه قد "قال بالحرف في أكثر من جلسة جمعته مع الصحافة "أنتم الذين أطلقتم عليها مكرمات وهي واجب علي" . مؤكدة إن ما يقوله الملك , حسبما سـمعت منه شـخصياً , هو " نهج عقلاني حضاري بودنا أن يكرس عند المستشارين والإعلاميين".!

ليس لدي أي سبب لمراجعة رواية الأستاذة سـوسـن الشـاعر و , و لا أملك الحق في التشـكيك في دقتها. فلعل الملك قال حقاً ما هو منسـوب إليه و لعله يعني فعلاً ما يقول . أو لعله قال ما هو منسوب إليه في مسـاق حديثٍ مرسـلٍ بين مضيفٍ مشـهور بكر م اليدِ و اللسـان و بيْن ضيوفه المبهورين بشـخصية مضيفهم و كرمه و حلاوة كلامه. هذا أمرٌ لا يعرفه الآن إلا الملكُ شـخصياً . !

فمهما كانت حقيقة موقف الملك من كلمة "المكرمة" فاننا نعرف, يقيناً , إن موظفي البلاط الملكي , بمن فيهم من يتضمن توصيف وظائفهم صفات " مستشـار" أو "مفكر" أو "إعلامي" لا يصدقون هذا الكلام المنسـوب لجلالة الملك . أو لعلهم , و هذا إحتمال لا يصدقه عاقل و لا يميل إليه أي مراقب حصيف , إختاروا عصيان أوامر الملك في هذا الصدد و أن يضربوا بتلك الأوامر عرض الحائط بعد أن قرروا إنهم يعرفون مصلحة جلالته أكثر منه. و لعل لهذا الإحتمال قوته التي يوحي بها إسـتنكار الأستاذة سـوسـن الشـاعر مواقف من يُزايد "على ما قدمه جلالة الملك المفدى لوطنه اولشعبه منذ تولى زمام الحكم"..!

عمود الأستاذة سوسن الشاعر , على أهميته , ليس أول ما ينبهنا إلى ضرورة الإهتمام بالإنعكاسات السلبية لإبراز النظام في صورة نظام يكتسب شرعيته من توزيع المكرمات , أي تكريسه كنظامٍ يكتري أحياناً , و يشـتري أحياناً أخرى ولاء رعاياه بما يترقبونه من مكرمات تبقيهم في مواقعهم كرعايا , بدلاً من أن يتطور إلى أن يصبح نظاماً يحظى برضا الناس وولائهم الطوعي بإعتبارهم مواطنين لا رعايا. ! ففي بداية شـهر فبراير (9 فبراير) كتب الأستاذ إبراهيم صندل في عموده في الجريدة

التتمة صفحة (3)

حكم المكرمات - التتمة من ص 2

نفســـها موضوعاً يتناول فيه مسـألة المكرمات يقرر الكاتب إختلاف الناس "في الحكم على (المكرمات) التي كثرت كماً وكيفاً بين رضا الـبـعـض وفـرحـهـم، وحسـن الآخـريـن وحسرتهم.....فبينما يرحب بها ويشجعها البعض انطلاقاً من حاجة الشعب، وأن الأموال إن لم تصرف على أفراد الشعب أو بعضهم فقد تصرف في أمور أخرى، أو قد تتسلط عليها (أيدي أمينة) بحسب التعبير الدارج ..... (بينما نجد) على الطرف الآخر هناك من يرفض هذه المكرمات بدءًا من منطقها وفلسفتها التي تعني بشكل غير مباشر بأن الحقوق غير معطاة لأهلها، وأن المكرمات إنما جاءت لتسد ثغرات النظام السياسي والإداري، وأنها في الغالب لا تحقق العدل أو العدالة والمساواة." و يطرح الكاتب مثالاً على عدم العدالة المرتبط بإسلوب المكرمات , أولهما "مكرمة إسقاط متأخرات الكهرباء كمثال،لوجدنا أنها مع كلفتها العالية، لم تنصف الشعب ولم تحقق المطلوب" و هي مكرمة أدت إلى إسقاط المتأخرات على وزراء و أمراء و شيوخ و كثيرين آخرين من علية القوم ممن تعوّدوا على عدم الإلتزام بدفع ما يستحق عليهم من رسوم لوزارات الخدمات من كهرباء ومياه و بلديات

و لا يحتاج المرء للذهاب بعيداً لمعرفة موقف كاتب العمود بعد قراءة عنوانه : هل نحتاج إلى تقنين للمكرمات؟! فنراه أن تصدر هذه المكرمات عن المجلس التشريعي أو يموافقته و ذلك لأن المكرمات في الغالب , كما يقول "إنما تكون من حساب الدولة" أي إنها ليست من الجيب الخاص لصاحب المكرمة

أقولُ , إذا كانت الأمور في البلاط الملكي تسير حسبما توحي كلمات الأستاذة سوسن الشاعر الإستنكارية فلا بدّ أن نقلق على مستقبل البلاد قلقاً كثيلراً لا يمكن أن يبدده إلا تصريح ملكي يستنكر فيه مزايدات المزايدين و المداحين تتبعه إجراءات عملية مقنعة بأن البلاد في طريقها للتحول من حالة المزرعة إلى حالة الدولة , و إن الناس في طريقهم للتحول من حالة الرعية إلى حالة لمواطنة . بل ربما أتجرأ فأقولُ , إذا كانت الأمور في البلاط أو في أو قبيلة بني مستشار أو في الصحافة هي كما توحي بها كلمات الأستاذة سوسن الشاعر فلا بد أن نضع أيدينا على قلوبنا خوفاً و تضامناً مع جلالة الملك الذي لا بد أن يسبب له الوضع , إذا كان هو على الحال الذي تصفهاالأستاذة سوسن الشاعر , قلقاً مما مما ستؤول إليه الأمور. هل هناك , فعلاً , في صفوف الوزراء و المستشارين و الإعلاميين , ممن يحيطون بجلالته , من يستمرئ رفض تنفيذ أوامر جلالته الصريحة و توجيهاته المعلنة . شخصياً لا أظن ذلك .... و الله أعلم

من جهتي , وحتى تتبين معطيات ملموسة مغايرة لما هو متوافر, فلدي إقتناع بأن المكرمات هي آلية إستراتيجية و مختبرة من الآليات التي يستخدمها النظام القائم في البحرين. ,هي وإن عادت بداياتها إلى عهد عيسى بن على فإن إستخداماتها قد تطورت كثيراً منذ بداية عصرنة النظام على أيدي جلاللة الملك حمد. ا

ونلاحظ إنه يجري توثيق هذه المكرمات توثيقاً يعزز الأهداف المتوخاة منها و بخاصة تكريس تبعية المتلقي للمانح , تبعية الرعية للراعي , و تكريس إن ما تقدم الدولة من خدمات لييست واجبات على الدولة و ليست حقوقا للمواطنين بل هي منة من الحاكم يمن بها على رعاياه

من بين أولى مكرمات الأمير / الملك / بعد توليه الحكم هي ما سماه الإعلام الرسمي ب " مكرمة أميرية انسانية سامية أمر حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى برد الاعتبار الى احد المواطنين بعد ان كان قد تعرض لمساءلة أمنية بطريق الخطأ وثبت بالفعل خلو ساحته مما نسب اليه أنظر التفاصيل

و منذ الإعلان عن باقة المكرمات الملكية في ديسمبر 2000 بإعطاء راتب إضافي لجميع موظفي الدولة , وخفض الكهرباء للأسر المحتاجة , علاوة على حفض الأقساط المستحقة على قروض الإسكان. و هي باقة مكرمات تبعتها في الشهر التالي مكرمة بإقامة حفلات الزواج الجماعي لألفي زوج وزوجة من المواطنين مروراً بالإعلان عن المكرمة الملكية المتمثلة بإرسال الطفل محمد مهدي الغريفي لتلقي العلاج في بالخارج. أقول منذ ذلك اليوم بدا واضحاً إننا على أبواب عهد سلطاني لا مجال فيه للحديث عن حقوق المواطنين و عن إستحقاقات المواطنية ... أنظر التفاصيل

منذ ذلك اليوم , و على الرغم مما يُقال عن ممانعة جلالته صار سجل المكرمات يشمل كل شئ تقريباً ليصل إلى حد توصيف نافورة ماء بأنها مكرمة ملكية , وهي نافورة شارك في تدشينها ستة من الوزراء علاوة على عددٍ غير معروف من مستشاري جلالته و عددٍ غير معروف أيضاً من مستشاري ئيس الوزراء ناهيك عن وجهاء ووجيهات. و هكذا صار كل شئ مكرمة و صار المسئولون يتنافسون على إضفاء تلك الصفة على كل ما يقومون به . ا

أنظرعلى سبيل المثال في موقع محافظة العاصمة لتجد إن قائمة المكرمات الملكية لسكان العاصمة , كما يبدو , تحتوي على ما يلي

مكرمة ملكية تحقق حلم سكان العشش بالسقية

الملك المفدى يأمر بإعادة إنشاء سوق الخميس

الملك المفدى يأمر بإنشاء مبنى استثماري لدعم صندوق السنابس الخيري على نفقته الخاصة

الأمر الملكي السامي بدراسة تنفيذ مشروع إسكاني لأهالي منطقتي الحورة والقضيبية

إصدار العفو الملكي عن المشاركين في أحداث شارع المعارض

عاهل البلاد يقلد المحافظين أوسمة لدورهم في خدمة المواطنين

و ستجد إن لرئيس الوزراء مكرماته سمو رئيس الوزراء يأمر بتعويض المتضررين في أحداث شارع المعارض سمو رئيس الوزراء يوجه لمتابعة احتياجات أهالي جزيرة النبيه صالح و كذلك **لولي العهد الأمين** مكرماته التي تحصرها محافظة العاصمة في مكرمة انقطاع الكهرباء للأسر المحتاجة

و لم تتخلف سيدات العائلة عن ركب المكرمات كما يتضح من مكرمة صاحبة السمو الشيخة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة الملك رئيسة المجلس الأعلى للمرأة بتكريم 25 سيدة بحرينية

و كذلك صاحبة السمو الشيخة هالة بنت دعيج آل خليفة - حرم سمو ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين بقيامها بتوزيع 7500 كتاب على أطفال البحرين و يستطيع من يريد أن يتابع تفاصيل أكثر في أكثر منموقع رسمي

في مقالة نشرتُها في نهاية 2001 نبهت إلى مخاطر المكرمات على تطور الحياة السياسية في البحرين مشدداً على دور المكرمات بإعتبارها مرتكزاً من مرتكزات إستقرار النظام و إدامة ثنائية السيطرة و الإخضاع . فلقد إستطاع النظام عبر إستخدام هذه المرتكزات أن يعيد رسم الخريطة السياسية / الاجتماعية في كل مرة أراد فيها ذلك . ا

و ما زلتُ على إقتناعي بأن " المكرمة " تشكل تحدياً حقيقياً لدارسي العلاقات الاجتماعية في البحرين نظراً لخصوصية استخدام النظام لها . فعلى خلاف الكويتيين أو القطريين أو الإماراتيين لا يوجد في البحرين من يستطيع أن يدعى أن المكرمة التي يحصل عليها (شرهة) هي حق طبيعي من حقوق يستطيع أن يطالب بها , و أن يلزم الأمير بتوفيرها له . المكرمة في البحرين لا تعطى لمستلمها حقا" تتأسس عليه مطالب لاحقة , و لا تعطى لمستلمها حقا" يبنى عليه توقع استلامها بشكل منتظم

المكرمة هي حق مطلق لصاحب الأمر فان شاء منح و أن شاء منع . و هو حق بدأ يأخذ طابعا" جديدا" في السنين الخمس الماضية . فلقد أصبح حصول المواطن على مسكن, أو عمل , أو تعويض بطالة , أو علاج صحي أو حتى جواز سفر مكرمة

و شدّدتُ في تلك المقالة , كما في غيرها (مما سبّبَ غضب جلالته عليّ و أهاجت عليّ غضب طبالين و طبالات) على عددٍ من مصادر القلق فيما يحدث في هذا المجال . فمن جهة أولى فكلنا يعرف ما أكده الأستاذ إبراهيم صندل في عموده الشار إليه من جميع المكرمات , , أقولُ من دون استثناء , إنا هي من تأتى من خزانة الدولة ذاتها , و ليس من الجيب الخاص , أي إن المكرمات إنما هي تُنتزع من لحم ثورنا نحن و هي تُستقطع أيضاً من أرزاق الأجيال القادمة

ومن جهة ثانية فإن هذه "المكرمات" تتعلق بحقوق أساسية من حقوق المواطنة كما تتعلق بواجبات أولية من واجبات الدولة

.و من جهة ثالثة فإن إستراتيجية المكرمات ترتبط بإتجاه بعض أجهزة الدولة إلى مماهاة الدولة بالملكِ شخصياً و هي مماهاة لها مخاطرها التاريخية و خاصة في ظل إصرار الأمير / الملك/ نفسه على بقاء عملية التغييرالسياسي مشروعا" خاصا" به , هو من صاغه , وهو من يفسره , و هو من ينفذه , و هو من يحدد من يستفيد منه و متى و كيف

بقاء المكرمات هو مؤشر , مؤشر من ضمن عدة مؤشرات , على إستمرار النظام سواءً أكان يحمل راية دستور الدولة لعام 1973 أو راية بدستور المملكة لعام 2002 في جهوده الهادفة بكل السُبل إلى منع تحولنا من رعايا إلى مواطنين , و منع تحويل بلاد من حالة المزرعة إلى حالة الدولة

نص العريضة الشعبية المرفوعة للامم المتحدة

إلى السيد/ الأمين العام للأمم المتحدة .. المحترم

الموضوع: المطالبة بدستور ديمقراطي يسنّه ممثلو شعب البحرين

تحية طيبة وبعد؛

كما تعلمون – يا سعادة الأمين العام – فإن الأمم المتحدة لعبت دوراً تاريخياً حين أرسلت إلى البحرين بعثةً لتقصي الحقائق في مارس 1970؛ لاستطلاع آراء الشعب البحريني حيال مطالبة إيران بالبحرين. وفي هذا الاستفتاء أكدت غالبية الشعب على عروبة البحرين واستقلالها وعلى أن يتمتع الشعب بحقوقه المدنية والسياسية، ليوضع فيما بعد أول دستور عقدي للبحرين عام 1973 عبر مجلس تأسيسي انتخب فيه الشعب (22) عضواً فيما عيّنت الحكومة (20) آخرين. وعلى الرغم من انتقاص العملية الديمقراطية آنذاك لحقوق الشعب لوجود 14 وزيرا معينا من قبل الحاكم في المجلس يمارسون مع النواب المنتخبين سلطة التشريع؛ فإن التجربة لم تدم أكثر من سنتين، حيث قامت السلطة الحاكمة بتعطيل الدستور وحلّ المجلس الوطني في أغسطس 1975، لتعود بعد حوالي 27عاماً وتقوم بإلغائه تماماً وتفرض دستوراً جديداً صيغ عن طريق لجنة معيّنة من قِبل الحاكم، مما يطعن في شرعية ذلك الدستور (ملحق مرسوم إنشاء اللجنة).

وفي هذا السياق؛ وجب التذكير بالتاريخ الطويل لنضال شعب البحرين ومقاومته الظلم والاستبداد السياسي والمطالبة بالمشاركة في صنع القرار منذ بدايات القرن العشرين، وقد كانت الانتفاضة الشعبية في تسعينيات القرن الماضي آخر هذه التجارب الكبرى حيث طالبت بتفعيل دستور 1973 العقدي وإعادة الحياة النيابية.

وبرغم الهواجس الجدية، ورغبة الناس في مصالحةٍ حقيقية، وبعد إعطاء رموز الحكم للتعهدات اللازمة الخاصة بمرجعية دستور 1973م والإلتزام بآليته في أي تغيير دستوري؛ فقد صوّت الشعب في عام 2001م على ميثاق العمل الوطني بنسبة (98،4%)، حيث نصّ الميثاق على إدخال تعديلين دستوريين فقط ، الأول يتعلق بمسمى الدولة، والثاني يخصّ نظام المجلسين (راجع المرفقات: نص الميثاق، تعهدات رموز الحكم). إلا أن الحكم نكث بالتعهدات التي قطعها على نفسه قبل التصويت على الميثاق، إذ قامت اللجنة المعيّنة بكتابة دستور جديد بعيداً عن الأنظار وفي سرية مطلقة سمي دستورا معدلا وفُرض على الشعب في 14فبراير 2002م. ومن خلال قراءتكم للمرفقات ستجدون أن دستور 2002م ألغى المشاركة الشعبية في القرار والتي جاء بها الدستور العقدي لعام 1973، كما كرّس الملكية المطلقة. وقد صاحب إصدار هذا الدستور الجديد ان أصدر الحكم حزمة من المراسيم بقوانين التي قيدت الحريات العامة وعمّقت الاستبداد في البلاد، كما في التحكم بالدوائر الانتخابية بمرسوم قسمت بطريقة غير عادلة تختلف فيها القوة التصويتية من دائرة لأخرى لتصل الى 33 ضعفا في بعض الدوائر، وفتح باب التجنيس السياسي لعشرات الآلاف من الخارج بغرض تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد. (المرفقات: الرأي في المسألة الدستورية، مرسوم لجنة تعديل الدستور، حقائق ووثائق حول التجنيس).

وبالنظر إلى تلك الانتهاكات والتجاوزات؛ فقد عبّر شعب البحرين عن اعتراضه على إلغاء دور الإرادة الشعبية بفرض نظام الملكية المطلقة في الواقع، حيث قاطع الانتخابات النيابية في اكتوبر 2002م، ولم يصوّت فيها – حسب الاحصاءات الرسمية – إلا (53%) من مجموع الناخبين البالغ عددهم (142ألف ناخب)، وذلك بعد استخدام كافة الضغوط والتهديدات والاستفادة من اصوات المجنسين حديثاً. (المرفق تقارير حول الانتخابات البرلمانية ومنها تقرير جمعية الشفافية). كما تبع ذلك قيام عدة فعاليات وأنشطة داخل وخارج البحرين، إضافة الى عقد مؤتمرين دستوريين، انبثق عن أولهما عريضة تطالب بالإصلاح الدستوري، حصدت في ابريل 2004م أكثر من (70) ألف توقيع؛ إلا أن الملك رفض استلامها والاعتراف بها وواجهتها السلطات بالاعتقال والتهديد. (مرفق نص العريضة ووثائق حول الاعتقالات).

ولأن الفعاليات الشعبية الجماهيرية من اعتصامات ومسيرات وعرائض لم تُقنع النظام بالحوار الداخلي الجاد؛ فإننا نتوّجه إلى سعادتكم مطالبين بتقديم الدعم الدولي، والوقوف إلى جانب شعب البحرين في مطالبه العادلة وعلى رأسها إعادة المشروعية الدستورية للبحرين، وحمايته من تكرار الاستخدام المفرط للقوة ضد النشطاء واستهداف المدافعين عن حقوق الانسان.

وهذا المطلب – يا سعادة الأمين – لا يمكن أن يتحقق إلا بصياغة دستور من قبل هيئة منتخبة شعبياً تحت إشراف الأمم المتحدة بما يضمن الأمور المذكورة آنفاً، وتنفيذ العملية الانتخابية على أساس توزيع عادل للدوائر الانتخابية، وبعيداً عن التمييز العرقي والطائفي.

سعادة الأمين العام؛

لا شك أن البحرين تعاني من أزمة دستورية وسياسية قابلة للتفاقم وأن سعيكم لدعم مطالب شعب البحرين؛ سيُجّنب هذا البلد تفاقم الاوضاع بما يحمله ذلك من تهديد للاستقرار الأمني والسياسي وما سينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على تدهور اوضاع المنطقة ككل. (مرفق: تقرير منظمة الأزمات حول البحرين).

وإننا لعلى ثقة كبيرة في أن سعادتكم ستقومون برفع هذه القضية إلى الهيئات والأجهزة المعنية، وتطلبون منها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتطبيق مبدأ السيادة للشعب وبما يتطابق وما نص عليه العهدان الدوليان وبقية المواثيق الدولية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

نسخة إلى:

رؤساء الدول الثمان الصناعية الكبرى، الاتحاد والبرلمان الأوروبيين، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية.

سعادة الأمين العام؛

نحن الموقعون على هذه العريضة نعلن رفضنا لدستور 2002 لعدم شرعيته لصدوره بارادة منفردة من رأس الدولة دون إقرار نصوصه من ممثلي الشعب وما انطوى عليه من تجاوزات لمحددات التعديلات الدستورية المتوافق على منطلقاتها في ميثاق العمل الوطني، ونعلن مطالبتنا وسعينا للحصول على دستور ديمقراطي للبحرين يضمن بشكل حقيقي تكون السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعاً، ويضمن حق المواطنين في اختيار حكومتهم عبر التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، ويضمن الفصل بين السلطات وصيانة الحريات العامة والتنمية المستدامة.

بيان داعم من سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي حول عريضة الأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين....

جواباً على أسئلة المؤمنين الكرام حول العريضة الدستورية فإن مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي يعلن ان العلماء لايمكن أن يكونوا في يوم من الأيام حاجزاً بين الناس وبين المطالبة بحقوقهم المشروعة، بل إن العهد الذي أخذه الله تعالى عليهم هو الدفاع والوقوف بجانب الحق، وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق الرباني والإنساني فكل مطلب يكون من صميم الحقوق ـ ومن جملة ذلك الدستور العادل ـ كيف يمكن ان لايدافعوا عنه؟!
وبناءً عليه فكل مايصب في مصلحة الوطن وعزته وكرامته وترسيخ أسسه الديمقراطية الصحيحة فإن المطالبة به مشروع. ولكن من المهم والضروري جداً أن تكون الأمور والمطالبات بالأساليب والآليات السلمية والحضارية والهادئة وبما يحافظ على سلامة وأمن وإستقرار الوطن وعزته وكرامته على المستوى الداخلي وفي المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي.

مكتب سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي
7/محرم/1427هـ الموافق 6/2/2006 م

كما جاء في كلمة سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي في تاسوعا 1427هـ بـ قرية كرانه

النقطة الخامسة:العريضة الدستورية
لقد دُشنت في اليومين الماضيين عريضة شعبية موجهة إلى الأمم المتحدة تطالب بدستور عادل ينبثق عن الإرادة الشعبية، وهذه العريضة إنما تطالب بحق هو من صميم حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وإسلامياً، وإذا كان من المحتمل أن يكون لتوقيع الإنسان عليها أثراً في إنجاح وإحقاق هذا الحق فالتوقيع عليها لازم ومسؤولية وطنية.
فكونوا جميعاً عند مسؤولياتكم حيث إننا بحاجة شديدة لإحقاق الحقوق في جميع المجالات ورفع التمييز في جميع القطاعات، بحاجة إلى دستور عادل، وهذه العريضة ستدفع إن شاء الله تعالى نحو تحقيق ذلك.
فمن كان ناصراً لها فهنيئاً له، ومن لم يكن سألنا الله تعالى له التوفيق والسداد.

من جهة أخرى أصدر آية الله الشيخ محمد سند بيان داعم للعريضة الموجهة للأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على محمد وعلى آل بيته المطهرين وبعد ..

فقد وجه الكثير من الأخوة المؤمنين السؤال عن العريضة الدستورية الإصلاحية، وقد ذكرنا لهم أن المطالبة بالإصلاح الدستوري أمر تقره تعاليم الدين الحنيف لعموم التعاون على البر والتقوى وترغيب القرآن الكريم في الإصلاح بالعدل فضلاً عن المواثيق الدولية والعهود والالتزامات في المنظمات الدولية وكما في مصادر التشريع الدستور أن مبادئ الدستور هي الثابت في الدساتير وبقية المواد الدستورية هي قواعد عمل تنظيمية للسلطات العامة وصلاحياتها قابلة للتغير بحسب متطلبات الزمن المتجددة.
فهذه فرنسا وهي من دول العالم الأول في الجانب المادي التقني قد قامت بتعديل الدستور الحالي تسع مرات خلال عقدين من الزمن، ونتوجه إلى الأخوة باعتماد الرفق بالمطالبة فإن الله تعالى رفيق يحب الرفق في جميع الأمور، كما نوصيهم بأن يكونوا أحرص الناس على الحفاظ على أمن واستقرار البلاد والوطن وأن تحترم وجهات نظر الجميع.

مكتب سماحة آية الله الشيخ محمد سند
7 محرم الحرام 1427 هـ، 6 فبراير 2006م

العريضة الدستورية الثالثة تُفزعُ العائلة

بقلم : عباس ميرزا المرشد
"هذا يكفي إننا مواطنون ولسنا رعايا "

قبل عام 1993 كان الحديث عن الدستور حديثا مبهما لا يجيده أي أحد وإذا ما وجد فلن يلقى اهتماما لا لأسباب معرفية أو نقص المعلومة، وإنما لهيمنة قانون أمن الدولة الذي كان يعاقب ويتعقب من يتكلم عن الدستور وعن المبادئ الدستورية وعن السياسية . في بداية صيف 1994 تعرضت شخصيا لمتابعة رجال المخابرات لمدة أسبوع وألقي القبض عليّ وجُرجرتُ إلى مبنى مخابرات أمن الدولة مكتب 47، التمهة الموجهة إليّ كانت الحديث عن بعض بنود الدستور في مبنى وزارة العمل أمام تجمع للعاطلين عن العمل وفي نهاية هذا العام (سبتمبر 1994) ألقي القبض على الشيخ علي سلمان لتحركه الفعال والنشط للتوقيع على العريضة الشعبية المطالبة بالعودة إلى دستور 1973 وتفعيل المواد المعلقة منه والمختصة بالحياة البرلمانية بالتحديد، فقد جمد الأمير الراحل العمل بهذه المواد لأجل غير مسمى . على إثر هذا الاستلاب دخلت البحرين في مرحلة صعبة ومؤلمة استمرت قرابة الثلاثة عقود فقدت فيها فلذات أكبادها قتلا وتعذيبا ونفيا وتحمل الشعب ويلات رجال المهمات القذرة مقابل حلم العيش في ظل دستور 1973 .
كان ذلك الحلم حلما مؤجلا يستبطن حلما آخر أكبر، هو حلم العيش في ظل دولة حديثة ديمقراطية تتخلص من أوهام القبلية والتميز الطائفي ، كانوا يحلمون في مجتمع يحكمه شعب يستطيع أفراده تغير حكوماتهم إذا ما وجدوا أن الحكومة قاصرة عن مواكبة تطلعات الشعب ، كان مشروعا عندما كان الناس يحلمُون بوطن ذا شرعية مستقرة وهوية ثابتة لا نزاع عليها و لا استبداد فيها ، لم يكن الشعب يطالب بغير ما هو حق له أو ما يفوق قدرته، ولم يكن الشعب يخطط لتصفية من وقفوا ضده لعقود ودمروا وعي الناس وأذاقوهم العذابات .
كحال كثير من الشعوب كان ينادي هذا الشعب أننا مواطنون ولسنا رعايا، فلا يكفي أن تحذف كلمة رعايا دولة البحرين من الصفحة الأولى لجوازات السفر وتستبدل بكلمة مواطنيين دولة البحرين ويبقى أثر نظام الرعايا مستحكما في الوزارات والمؤسسات الرسمية ، باختصار كانت كلمة الشعب صريحة ودائما ما كان الناس ينادون " هذا يكفي إننا مواطنون ولسنا رعايا"
تعتبر الجهات الرسمية أن مسألة الدخول إلى عصر الديمقراطية الذي يكاد يأفل

التتمة صفحة (6)

العريضة الدستورية الثالثة

التتمة من ص 5

مربوطة بالمحيط الإقليمي فلن تقدم البحرين على ازعاج الجيران بتفوقها عليهم بالنظام السياسي الديمقراطي . و إذا ما وجدت شعارات تنادي بالديمقراطية والدولة الحديثة من قبل علية القوم والنخبة الحاكمة فلن تخرج عن إطار الأيام الجميلة التي لم نعشها بعد (أرض مجانية لكل مواطن) وعلى الشعب أن يتنظر تغير المحيط الإقليمي لتكون الفرصة سانحة لتنفيذ تلك الشعارات أما الآن فعليه أن يقبل المزواجة بين القبيلة والديمقراطية . وأن يقبل بتعين الحكومة من أعلى وأن يختار ممثليه بما لا يزيد على النصف ليعين العاهل البقية بما يراه مناسبا ومتوازنا . ليس هذا فحسب بل إن الصلاحيات لمعطاة لهؤلاء المنتخبين لن تخرج عن مسمى الاقتراح برغبة فما زال أفراد الشعب لم يبلغوا الرشد السياسي حتى يتمكنوا من التشريع المستقل أو اتمام المراقبة والمحاسبة . التقارير التي يصدرها ديوان المراقبة ما زالت لا تعترف بوجود فساد في إدارات الدولة وأقصى ما يوجد سوء تقدير أو خلل إداري غير مقصود. من بإمكانه أن يصدق أن حكومة بلد عاش في كومة فساد وبطش، باتت تعلم الشعب أبجدية الديمقراطية والمحاسبة؟

عندما أصبحت المنطقة معرضة لموجات الديمقراطية وطوفان الإصلاح السياسي كان لا بد للأنظمة السياسية الحاكمة من مقاومة الإصلاح وتفزيعه، وإذا لم يجدى ذلك فلن يكون هناك خيار سوى تخريب الاصلاح وتحريفه إذ لم يحدث في التاريخ البشري أن تحول الذئب إلى قديس ولم يحدث أيضا أن تنازلت سلطة سياسية طواعية عن نفوذها وقوتها ولن يحدث في مستقبل البشرية هذا الامر أيضا، إلا بالتحدي والصراع المرير مع الأقنعة الفاسدة .

بجرة قلم دخل ملك البحرين قلوب كثير من الناس عندما وقع وثيقة الاقرار بدستور 1973 وحاكميته على ميثاق العمل الوطني في مجلس السيد علوي الغريفي وبحضور جمع كبير من العلماء والشخصيات، ونقلت الصحف ما دار من أحاديث في ذلك اللقاء التاريخي، وبجرة قلم أخرى خرج الملك من قلوب الناس عندما أمضى دستور 2002 الفاقد للشرعية والمليء بالثقوب . ومن المتوقع أن لا يدخل الملك القلوب مرة أخرى، حتى ولو أجرى قلمه و وافق على كتابة دستور جديد إذ لن يكون ذلك الدستور مكتوبا إلا بأيدي أفراد الشعب، ليس النخبة منه وليس المترفين منه وليس المتمللين منه، وإنما بالفقراء والمعدمين، بالضحايا والمعذبين، بالذين لا يكلون ولا يسأمون .

سيكتب أبناء الشعب ما ردده الناس من حلم ومن شعار " هذا يكفي إننا مواطنون ولسنا رعايا " ومن حق الشعب تقرير مصيره واختيار حكومته ونظامه السياسي الذي يرغب فيه وله الحق في انتهاج أي السبل والطرق لتحقيق أهدافه سواء بالعرائض المحلية أوبالشكاوي الدولية أوبالثورة بالسلم .

ما قامت به العائلة الخليفية في فبراير 2002م يؤكد سلوكية مزمنة من الغدر وأزمة ثقة بالشعب

أطلت على شعب البحرين هذا الأسبوع الذكرى المشئومة الرابعة لإنقلاب العائلة الخليفية على المواثيق والعهود، يوم انبرى الشيخ حمد بن عيسى في 14 فبراير 2002م ليقول لشعب البحرين، وبكل صلافة وتبجح، انه وعائلته لا يعترفون بوجود شعب البحرين ولا بحقوقه. فلقد ألغت العائلة الخليفية دستور البلاد العقدي للعام 1973م، وفرضت بدلاً منه ما أسمته دستور 2002م الذي جاء نتيجة المكر والخداع والكذب على الشعب، ليكرس الحكم القبلي الشمولي الوراثي ويلغي أي دور للشعب. فلم يوف رموز العائلة الخليفية بعهدهم الذي عاهدوه باحترام دستور البلاد والإلتزام بآلياته في أي تغيير دستوري إقترحه ميثاق العمل الوطني الذي نقضوه هو الآخر، فلم يعد ملزماً للشعب. الجميع يذكر توقيع الشيخ حمد بن عيسى على الرسالة المرفوعة من سماحة السيد عبد الله الغريفي بتاريخ 6 فبراير 2001م بمجلس سماحة السيد علوي الغريفي، وموافقته التحريرية على ما جاء في تلك الرسالة. ولا يمكن نسيان تصريحات الشيخ سلمان بن حمد –ولي العهد- المنشورة في الصحافة المحلية بتاريخ 27 يناير 2001 و 5 فبراير 2001م، ولا تصريحات الشيخ عبدالله بن خالد- رئيس اللجنة العليا لإعداد الميثاق- للصحافة المحلية بتاريخ 9 فبرار 2001م.

إن ما جرى في ذلك اليوم الأسود يوجه الذاكرة لما قامت به تلك العائلة الغازية تجاه شعب البحرين من سجل ينضح بالتقتيل والتجويع والسلب والإرهاب بشتى أنواعه. وهذا هو التاريخ يعيد نفسه، ولكن في حلة "ملكية" جديدة، تؤكد ما جاء في القرآن الكريم بما يفعله الملوك عندما يغزون البلاد، فإنهم يهدفوا لإذلال أهلها. وما قامت به العائلة، وخصوصاً الحاكم الحالي، من توجه صريح بغيض، يستهدف وجود الشعب البحريني وثروته المادية والثقافية وتاريخه المضيء بين الشعوب، يؤكد هذه الحقيقة التاريخية. فبالإضافة الى سلب الثروات في البر والبحر، لازال يجري، بشكل علني، مخطط التغيير الديموغرافي والإحلال - الترانسفير- لشعب البحرين الذي يضطر لشظف العيش أن يهاجر لبلدان الخليج من اجل لقمة العيش، بينما يستورد المرتزقة بعشرات الآلاف ويوطنوا ويتم توظيفهم في مؤسسات الدولة ويمنحون السكن والعطايا.

ولازالت مستمرةً عمليات الإذلال المستمر لشعب البحرين، وآخرها الأحكام التعسفية التي أصدرتها محاكم العائلة الخليفية بحق مجموعة من النشطاء الذين كل جرمهم انهم عبروا عن موقفهم الداعم لرؤى الشيخ محمد سند وحضروا دفاعاً عنه يوم اعتقل في مطار البحرين في 25 ديسمبر 2005م. وحتى توجه العائلة الحاكمة رسالة لكل من يعبر عن رأيه المعارض بحرية، قامت العائلة الخليفية بتوجيه القضاء وأجهزته الإعلامية باتهام هؤلاء الشباب- ظلماً وبهتاناً- بالتخريب والإعتداء، الأمر الذي نقضته الوثائق الفلمية لمجريات ما حدث في ذلك اليوم. وحين لم تجد العائلة أي دليل ضد هؤلاء الأبطال وجهت لهم تهم التجمهر في مطار البحرين وقضت بحبسهم على ذلك ما بين سنة وسنتين.

وتعتقد العائلة أنها، بالأحكام التي قضتها على السجناء السياسيين، سوف تكسر أنفة هذا الشعب وكبرياءه الرافض لكل محاولات الإذلال ومنهجية المكرمات. ولكنها فشلت. فاذا بهؤلاء الأبطال في مقدمة الموقعين- بأصفادهم- على العريضة الشعبية التي تم تدشينها منذ أقل من أسبوعين، مخاطبة الأمم المتحدة للإشراف على انتخابات لهيئة منتخبة من الشعب تصيغ دستورا ديمقراطياً جديداً. لقد هال العائلة الخليفية ذلك الإحتضان والتفاعل النخبوي والشعبي لتلك العريضة الأممية، ولهذا جاءت تلك الأحكام تعبيراً عن حنقها وضيقها بما يقوم به الشعب من حراك مطلبي جاد.

إن التفاعل مع العريضة الشعبية من جهة، ومواصلة الأعمال الإحتجاجية على صلافة العائلة الحاكمة من جهة اخرى، لهو أفضل سبيل لأستمرار النضال المقاوم لعمليات التطبيع والمسايرة مع العائلة التي لازالت تفعل مصاديق الإحتلال والغزو من خلال سلوكها اليومي. إن دعم اللجان الشعبية المطالبة بالحقوق والمدافعة عنها أمرٌ بات في غاية الأهمية لأنه الوسيلة الوحيدة لرفض عملية الإستحواذ السياسي والمحاصرة، وتكتيك أثبت كفاءته لمناكفة النظام والضغط عليه من اجل النظر بجدية تلك المطالب والقائمين عليها. ولهذا أصبح مطلوبا من ذوي الضمائر الحية شد أزر أهالي السجناء، مادياً معنوياً، ومشاركتهم في فعالياتهم الإحتجاجية، ومنها المسيرة الإحتجاجية التي اعلنتها لجنة السجناء عصر يوم الجمعة الموافق 17 فبراير الحالي منطلقة من مسجد رأس الرمان.

إن رسائل التهديد والتخويف التي يرسلها الجهاز الأمني عبر عملائه، وكذلك إستدعاءاته للنشطاء وتهديدهم لن يكون خافياً على المنظمات الحقوقية التي تراقب الوضع البحريني عن قرب، خصوصاً بعد الإنتهاكات ضد هؤلاء المدافعين عن الحقوق التي تم تثبيتها لدى منظمة الأمم المتحدة التي تدخلت في ديسمبر لحمايتهم من اعتداءات واستهدافات العائلة الخليفية. إن لجان الأمم المتحدة الحقوقية تعرف حقيقة الوضع الحقوقي في البحرين الأمر الذي سيكون منعكساً على مداولات الإجتماع السنوي في جنيف لهذا العام. كل تلك الجهود الحقوقية، إضافة لمشروع العريضة الأممية، كفيل بفضح ما تبقى من ورق التوت عن عورة النظام ومشروع الشيخ حمد التخريبي، وإن الله ناصر عباده ومخلصهم مما هم فيه، طالما جاهدوا ورفضوا كل برامج التسوية معه. إن المقاومة المدنية لكل أشكال التطبيع قد بدت علائمها من خلال التفاعل مع مشروع العريضة الموجهة للأمم المتحدة والمطالبة بدستور ديمقراطي جديد يصيغه الشعب وتكون له فيه السيادة والتداول السلمي للسلطة وحفظ والحقوق وصيانتها، وسيادة القانون وتكريس مبدأ المواطنة الحقة.

العريضة الأممية استفتاء على عدم شرعية النظام..
واستجلاب المرتزقة بؤرة الفتن القادمة

ان قلوبنا لتنزف دما، وان مشاعرنا لتغلي بالأسى والحزن لما حدث لضريح الامامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام. وان ما حدث يؤكد خطر التطرف والارهاب على الامة ووحدتها ومقدراتها. ندعو الله سبحانه ان يجنب امتنا خطر الفرقة والتناحر، وان يرد كيد الاعداء الى نحورهم، انه سميع مجيب الدعوات.

لا يمكن فصل الأحداث الإرهابية التي وقعت مؤخرا في العراق واستهدفت مقدسات المسلمين في سامراء، عن تلك التحركات المريبة التي تحدث في بلادنا البحرين، فالعائلة الخليفية كانت طوال تاريخها تعوّل على الفتن الداخلية والتشطير الطائفي للمجتمع البحريني سبيلاً لإيقاف المطالبات الوطنية والاحتجاجات المنددة بسياساتها في التخريب والفساد وانتهاك الحقوق. وفي هذا السياق لابد أن يستدرك المعنيون بالشأن الاجتماعي والديني في البلاد الأوضاع الجارية من خلال استحضار الحقيقتين التاليتين:

- لم يكن التعدد الإثني والعرقي والطائفي في البحرين، وفي كل المراحل التاريخية، سبباً مباشراً للتأزم المجتمعي بين المواطنين، وقد تجلى ذلك في التشارك الاجتماعي والتآزر الوطني النقي والمؤاساة المتبادلة في الظروف الصعبة. وقد كان هذا هو الحال العام في حالات الفرح والحزن، ولم يشهد الواقع خلاف ذلك إلا حينما تمتد اليد الخليفية وتزرع بذور الفتنة والشقاق وتفتعل الخلافات وتعمل على تضخيمها والتهويل لها.

لم تكن السلطة الخليفية تنتظر حصول حراك وطني أو مطلبي لكي تشن خططها التمزيقية، فمن خلال الوقائع المتتالية يتبين أنها كانت تعمل منذ البدء على تأمين مصادر تمزيق الصف الوطني، وتوظف بشكل منظم أدواتها التقليدية في ذلك. وذلك يشير إلى أمرين متداخلين، فمن ناحية تدرك السلطة أن الحركة السياسية في البحرين لا يمكن أن تُخمد نهائيا أو تركع للإذلال، أياً كانت الظروف المؤقتة والتراجعات الحاصلة، وهو ما يجعل السلطة في استباق مستمر من أجل توفير بؤر دائمة لإحداث الخلل الداخلي بين المواطنين. ومن ناحية أخرى، وبسبب التلاقي الوظيفي المستمر بين السلطة الخليفية ووسائل القمع والترهيب، فإنها تجد نفسها منسجمة مع الأفعال التدميرية والأحداث الإرهابية التي تقع في المحيط ويكون لها أثرها المباشر وغير المباشر على الداخل المحلي، وهو ما يجعل السلطة في اندفاع تلقائي نحو رعاية ناقلات الفتن الطائفية والمنابر التكفيرية، سواء من خلال الأقلام المأجورة والفزّاعات البشرية أم من خلال توطين الفئات التكفيرية بعد استجلابها من الخارج وتمكينها من مؤسسات الدولة ومقدرات المواطنين الحيوية.

يمكن استيعاب هذه المسألة عبر التأمل في المؤشرات الأخيرة التي لاحقت مشروع العريضة المرفوعة إلى الأمم المتحدة، والتي تطالب بدستور عصري يتلاءم مع المستوى الحضاري للمواطنين. فقد لوحظ أن هناك إقبالاً منقطع النظير على التوقيع عليها والدعاية التطوعية لها، وبدا واضحاً التآلف الوطني حولها. والأمر الذي يعنيه ذلك هو الامتعاض الشعبي العارم من العائلة الخليفية وحكمها الاستبدادي، والقابلية الشعبية للتعاضد مع أي مشروع وطني مخلص يكون معبّراً عن آرائهم وتطلعاتهم ويجدون فيه منفذاً للخروج من دوائر الاستسلام والإحباطات. كذلك كوّن الإقبال الجماهيري على العريضة رافداً جديداً لتثبيت الموقف الوطني الرافض لمشاريع السلطة التخريبية، بدءًا من ورقة 2002 المزوّرة، ومروراً بكل الإفرازات غير الشرعية الناتجة عنها. مثل هذا الرافد القريب من وضعية الاستفتاء، كان ضرورياً في هذه المرحلة التي تشهد تغييباً لإرادة الناس واستهدافاً متواصلاً للأبنية الثقافية والدينية التي تزودهم بالوعي ومفاهيم الثبات والعزيمة والفداء. لقد كان التوقيع استفتاءً على عدم شرعية النظام، وافتقاده المقبولية لدى الناس، وهي رسالة عاجلة مفادها أن التطبيع مع مؤسساته غير الشرعية والدخول فيها، مع بقاء الحال على ما هو عليه، لا يتطابق مع الحقيقة الناصعة التي نطق بها المواطنون الموقعون على العريضة الأممية.

وأمام ذلك لابد من تداعي القوى الوطنية والفعاليات القيادية في البلاد لتدارس المجريات، والمبادرة حثيثاً من أجل الوقوف على المسائل التالية:

- جعل العريضة المرفوعة إلى الأمم المتحدة مشروعاً جامعاً يوحّد البيت الداخلي، ويكون حافزاً لإعادة التفكير في وسائل النهوض بالحركة السياسية والحفاظ عليها من التمايع مع مشاريع السلطة وقوانينها الجائرة.

- إحباط محاولات السلطة وموظفيها المرتزقة الهادفة إلى إفشال مشروع العريضة وإشاعة الأقاويل الملفقة ضدها، إذ أنّ ذلك يعزّز من خمود الفاعلية الوطنية ويعمّق الفجوات المصطنعة، كما أن نجاح السلطة ووكلائها في تحجيم الفاعلية الوطنية مع العريضة – وهو أمر لن يحصل إن شاء الله – سيؤدي إلى مضاعفات سلبية على عموم العمل السياسي في البلاد.

- توفير الآليات والخطابات السياسية المناسبة للحيلولة دون إسباغ الشرعية على مؤسسات النظام المتولدة عن دستور الاستبداد. ولا شك أن اختلاف الاجتهادات السياسية بين القوى الوطنية لا ينبغي أن يتجاهل هذا الأمر، إذ لا يمكن التساهل في اجتهاد سياسي يهدر الثوابت الوطنية والشرعية، ويقدّم إلى سلطة الاستبداد ما ترغب فيه من غير أن يكون هناك مقابل حقيقي أو ضمانات معتبرة في الحد الأدنى. إن الاجتهاد السياسي أمر لابد منه، وينبغي أن تتعزز مقولة التنوّع في العمل السياسي وآلياته، إلا إنه من الخطير جدا أن تتشابه الأمور ويضحي الولوج داخل دستور الاستبداد منطلقاً للعمل السياسي، فلذلك تبعاته وآثاره التي لا تُحمد عقباها، فضلاً عن أن النضال السياسي لا يستوجب أن يخضع للاجتهادات الذوقية والمبنية على قاعدة التجريب العشوائي وحساب الاحتمالات غير الكامل.

- الدعوات الفتنوية التي يرعاها مرتزقة النظام ينبغي أن تُجابه بوضوح ودون موارية. كما أن الإثارات الطائفية لا يمكن المجاملة معها، خصوصاً عندما تأتي اتساقاً مع مشروع النظام في تخريب التركيبة السكانية والإبادة

القوات المرتزقة مستخدمة أحدث الاسلحة لقمع المسيرات السليمة المطالبة بإطلاق المعتقلين

حقائق واضحة – غامضة: التتمة من ص 1

وهناك اربع ظواهر يتم التغاضي عنها على كافة الصعدان. اولها الخلفنة (اي تنصيب عناصر من العائلة الظالمة في كافة المواقع الرسمية الرقيعة على اوسع نطاق وبشكل لا نظير له من قبل)، وثانيها تكريس الطائفية السياسية كما لم يحدث من قبل، ومن مصاديق ذلك قيام الشيخ حمد بتغيير التركيبة السكانية للبلاد جهارا نهارا، وتحريك عناصر سلفية لطرح مقترحات واطلاق تصريحات تستهدف غالبية المواطنين في تحد مكشوف لحقوقهم بشكل سافر، واعتبار ذلك ضمن "اللعبة البرلمانية" تارة و "حرية التعبير" ثانية. وثالثها "علمنة" التيار الديني بأساليب جديدة، وهذه العلمنة تأتي هذه المرة باسم الدين وعلى ايدي علماء دين يدعون باستمرار لفصل الممارسات السياسية عن الممارسات الدينية، فالمساجد ليست اماكن لطرح القضايا السياسية، والمسيرات الحسينية يجب ان لا ترفع فيها شعارات سياسية، واضعاف مفاهيم الكرامة والعزة والحرية ومواجهة الظلم في ما يطرح من خطابات ومحاضرات وبرامج عمل، وتحويل الانتماء الطائفي من مشروع اسلامي رسالي الى هوية قبلية توفر لاهلها شكلا بلا جوهر، وجسدا بدون روح. ورابعها: تمكين ظاهرة "الأمركة" في التعامل السياسي، وذلك باقرار مشروع الشيخ حمد الذي هو في اساسه مشروع صاغه خبراء امريكيون وبريطانيون، واصبحت سفارتا البلدين اكثر حماسا لانجاحه من الشيخ حمد نفسه. وقام أصحاب المشروع اولئك بتسويقه بطرق عديدة من بينها توظيف رموز كانت محسوبة على المعارضة للالتحاق به بضمانات امريكية. واصبح المشروع يسوق لابناء البحرين بوسائل شتى من بينها "اقناع" الجمعيات السياسية" بضرورة المشاركة في الانتخابات القادمة، بعد ان تم غرس اليأس في نفوس قادة تلك الجمعيات من امكان مواجهة ذلك المشروع، وبعد حملات اعلامية ونفسية استهدفت رموز التيار الاسلامي الصامدة، فأصبحت مغلوبة على امرها.

هذه بعض الحقائق المحيطة بالمشروع المفروض علينا منذ خمسة اعوام، وهي حقائق يراها من يتمعن في المسيرة السياسية بعيدا عن الضغوط السلطوية والدينية، وينظر اليها بعين فاحصة وبانفصال عن المصالح الشخصية والدوافع الذاتية. لقد استدرج الكثيرون الى هاوية سحيقة يتخلى من يسقط فيها عن كافة قيمه وثوابته العقيدية والسياسية، ويصبح بلا ارادة، ويتحول من مناضل صامد يهدف لمواجهة الظلم الخليفي والتسلط القبلي المقيت باعتباره تجسيدا للظلم والاستبداد والتخلف، الى مساير يعتقد ان الانضواء تحت راية الظالمين والعمل في بلاطهم هو الطريق الى الاصلاح والتغيير.

هذا السقوط النفسي والفكري اصبح ممكنا بعد ان تمكن القائمون على المشروع من الالتفاف على الرموز الدينية المناضلة، وحاصروهم بسيل عارم من المرجفين الذين يشجعونهم على "تخفيف اللهجة" و "الواقعية" و "ان مصلحة الطائفة تقتضي دعم المشروع الاصلاحي الذي بدأ بتوزيع اللحم والرز على المآتم". هؤلاء المرجفون مارسوا اساليب انتقائية في ترويج ما يطرحه العلماء الكبار، فيروجون لما يناسبهم، ويتركون ما يناقض اهدافهم. فهم بهذا الاسلوب لا يختلفون عن الذين قال عنهم القرآن الكريم : "يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض". فعندما يقول العلماء الكبار ان الدستور الخليفي لا شرعية له، وانه أقل ديمقراطية من دستور 73، يتغاضى المرجفون عن ذلك تماما، وعندما يقولون ان قانون الجمعيات جائر ويجب الاطاحة به، وانهم لن يستغربوا لو حلت الجمعيات نفسها احتجاجا عليه، يتم التغاضي عن ذلك، ويتم العمل الحثيث وممارسة كافة اساليب الضغط النفسي والمعنوي على بعض الرموز لاقناعهم بضرورة مسايرة الاطروحات الخليفية في مجال الدستور والقوانين الجائرة. امام هذه الحقائق، نهيب باهلنا التحلي بالمزيد من الوعي والمبدئية والصمود، وننأى بهم عن الانجراف امام مقولات المرجفين والمروجين للمشروع الخليفي الاستبدادي الجائر، ونحثهم على الصبر والصمود حتى يأذن الله بأمر من عنده، فالعاقبة للمتقين، وان الله لمع الصابرين، والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا، وان الله لمع المؤمنين.

لا تصالح - للشاعر أمـل دنقـل

قبل وفاته في 21 مايو 1983م كان الشاعر المصري أمل دنقل قد أطلق واحدة من أبدع قصائده وهي «لا تصالح» ، والتي كتبها في عام 1976م . وقد إستعار الشاعر الموقف الشعري والإستراتيجي من قصة الملك كليب ووصاياه العشر التي كتبها بدمه وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة ليحمل أخاه الأمير سالم الزير مسؤولية الثأر له حتى لا تذهب دماؤه هدراً.

لا تصالحْ!
..ولو منحوك الذهب
أترى حين أفقأ عينيك،
ثم أثبت جوهرتين مكانهما..
هل ترى..؟
هي أشياء لا تشترى:..

لا تصالح على الدم .. حتى بدم!
لا تصالح ! ولو قيل رأس برأسٍ
أكلُّ الرؤوس سواءٌ ؟
أقلب الغريب كقلب أخيك ؟!
أعيناه عينا أخيك ؟!
وهل تتساوى يدٌ .. سيفها كان لك
بيدٍ سيفها أشْكَلَك ؟
سيقولون:
جئناك كي تحقن الدم..
جئناك . كن - يا أمير - الحكم
سيقولون:
ها نحن أبناء عم
قل لهم : إنهم لم يراعوا العمومة فيمن هلك
واغرس السيفَ في جبهة الصحراء
إلى أن يجيب العدم
إنني كنت لك
فارسًا، وأخًا،وأبًا،
ومِلْك!

لا تصالح
ولو توَّجوك بتاج الإمارة
كيف تخطو على جثة ابن أبيكَ ..؟
وكيف تصير المليكَ..
على أوجهِ البهجة المستعارة ؟
كيف تنظر في يد من صافحوك..
فلا تبصر الدم..
في كل كف ؟
إن سهمًا أتاني من الخلف..
سوف يجيئك من ألف خلف
فالدم - الآن - صار وسامًا وشارة
لا تصالح ،
ولو توَّجوك بتاج الإمارة
إن عرشَك : سيفٌ
وسيفك : زيفٌ
إذا لم تزنْ - بذؤابته - لحظاتِ الشرف
واستطبت - الترف

لا تصالح
ولو قال من مال عند الصدامْ
.. "ما بنا طاقة لامتشاق الحسام"..
عندما يملأ الحق قلبك:
تندلع النار إن تتنفَّسْ
ولسانُ الخيانة يخرس
لا تصالح
ولو قيل ما قيل من كلمات السلام
كيف تستنشق الرئتان النسيم المدنَّس؟
كيف تنظر في عيني امرأة..
أنت تعرف أنك لا تستطيع حمايتها؟
كيف تصبح فارسها في الغرام ؟

لا تصالح
ولو ناشدتك القبيلة
باسم حزن "الجليلة"
أن تسوق الدهاءَ
وتُبدي - لمن قصدوك - القبول
سيقولون:
ها أنت تطلب ثأرًا يطول
فخذ - الآن - ما تستطيع:
قليلاً من الحق..
في هذه السنوات القليلة
إنه ليس ثأرك وحدك،
لكنه ثأر جيلٍ فجيل
وغدًا..
سوف يولد من يلبس الدرع كاملةً،
يوقد النار شاملةً،
يطلب الثأرَ،
يستولد الحقَّ،
من أضْلُع المستحيل
لا تصالح
ولو قيل إن التصالح حيلة
إنه الثأرُ
تبهتُ شعلته في الضلوع..
إذا ما توالت عليها الفصول..
ثم تبقى يد العار مرسومة (بأصابعها الخمس)
فوق الجباهِ الذليلة!

لا تصالح
ولو وَقَفَت ضد سيفك كلُّ الشيوخ
والرجال التي ملأتها الشروخ
هؤلاء الذين يحبون طعم الثريد
وامتطاء العبيد
هؤلاء الذين تدلت عمائمهم فوق أعينهم،
وسيوفهم العربية، قد نسيتْ سنوات الشموخ
لا تصالح
فليس سوى أن تريد
أنت فارسُ هذا الزمان الوحيد
وسواك .. المسوخ!
لا تصالحْ .... لا تصالحْ